

القرار 2558 (2020)

الذي اتخذه مجلس الأمن في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020

إن مجلس الأمن،

إنه يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإنه يؤكد من جديد قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن 262/70 و 2282 (2016) المؤرخين 27 نيسان/أبريل 2016، وكذلك قراراتهما A/RES/60/180 و S/RES/1645 (2005) المؤرخين 20 كانون الأول/ديسمبر 2005، و A/RES/65/7 و S/RES/1947 (2010) المؤرخين 29 تشرين الأول/أكتوبر 2010، و A/RES/72/276 و S/RES/2413 (2018) المؤرخين 26 نيسان/أبريل 2018، وإنه يشير إلى بيانات رئيس مجلس الأمن الصادرة في 28 تموز/يوليه 2016 و 21 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 18 كانون الأول/ديسمبر 2018،

وإنه يؤكد من جديد أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان عناصر مترابطة يعزز كل منها الآخر، وإنه يؤكد من جديد أن 'الحفاظ على السلام' ينبغي أن يفهم بوجه عام باعتباره هدفاً و عملية لبناء رؤية مشتركة للمجتمع، تكفل أخذ احتياجات جميع شرائح السكان بعين الاعتبار، وهو ما يشمل الأنشطة الهادفة إلى منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجديدها، ومعالجة أسبابها الجذرية، ومساعدة أطراف النزاع على إنهاء الأعمال القتالية، والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية، والمضي قدماً صوب التعافي وإعادة الإعمار والتنمية، وإنه يؤكد أن الحفاظ على السلام مهمة ومسؤولية الجميع يتعين على الحكومة وسائر الجهات المعنية الوطنية الاضطلاع بهما، وينبغي أن يتأتى ذلك من خلال جميع الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة في جميع مراحل النزاع وبكل أبعاده، وأن الحفاظ على السلام يستوجب مساعدة واهتماماً دوليين مستمرين،

وإنه يؤكد من جديد المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق الحكومات والسلطات الوطنية عن تحديد أولويات واستراتيجيات وأنشطة بناء السلام والحفاظ على السلام وتسييرها وتوجيهها، وإنه يشدد في هذا الصدد على أن استيعاب الجميع أمر أساسي للنهوض بعمليات وأهداف بناء السلام على الصعيد الوطني ضماناً لأخذ احتياجات جميع شرائح المجتمع بعين الاعتبار،



وإن يلاحظ أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، والذكرى السنوية الخامسة لقرار مجلس الأمن 2250 (2015) بشأن الشباب والسلام والأمن، وإن يقر بأهمية مشاركة النساء والشباب مشاركة كاملة ومجدية على قدم المساواة في بناء السلام، وإن يشير كذلك إلى الذكرى السنوية الخامسة لقرار الجمعية العامة A/RES/70/1 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وإن يعرب عن بالغ القلق من الأثر المدمر لجائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان المتضررة من النزاعات، وإن يشدد على ضرورة التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2532 (2020)، وإن يلاحظ في هذا الصدد الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة A/RES/74/306، وإن يلاحظ كذلك أن عام 2020 يستهل عقد العمل بشأن أهداف التنمية المستدامة، وإن يدرك أن التقدم المحرز نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وجميع أهدافها وغاياتها يمكن أن يتعثر، وأن المكاسب التي تحققت في مجال بناء السلام والتنمية قد تضيع، وإن يشدد على ضرورة إدماج بناء السلام والحفاظ على السلام في الجهود الرامية إلى إعادة البناء بشكل أفضل،

وإن يرحب بعرض تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام⁽¹⁾، وبالمدخلات القيمة لأغراض استعراض هيكل بناء السلام لعام 2020 المقدمة من جانب لجنة بناء السلام من خلال رسالتها المؤرخة 2 تموز/يوليه 2020، ومن جانب فريق الشخصيات البارزة المستقلة من خلال رسالته المؤرخة 6 تموز/يوليه 2020، وإن يلاحظ المدخلات المستمدة من المشاورات المواضيعية والإقليمية، **وإن يشجع** هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية، بما في ذلك لجنة بناء السلام، على مواصلة النظر في المدخلات المقدمة،

1 - **يرحب** بالتقدم المحرز في تنفيذ القرارات المتعلقة ببناء السلام والحفاظ على السلام، من جانب الدول الأعضاء بما في ذلك من خلال الهيئات الحكومية الدولية المعنية التابعة للأمم المتحدة، ومن جانب منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك عن طريق إصلاحات الأمم المتحدة، ولا سيما على الصعيد الميداني من خلال العمل الذي تضطلع به عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، والعمل الهام الذي يقوم به صندوق بناء السلام، **ويشجع** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها على مواصلة العمل، بالشراكة مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات المحلية المعنية ببناء السلام، وعند الاقتضاء، القطاع الخاص، على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرارات المتعلقة ببناء السلام والحفاظ على السلام، والنهوض بالجهود الرامية إلى تحقيق مزيد من الاتساق في مساعي بناء السلام، دعماً لأولويات بناء السلام الوطنية، ولا سيما في البلدان المتضررة من النزاعات؛

2 - **يرحب بوجه خاص** بالدور الهام الذي تضطلع به لجنة بناء السلام، ويدعو اللجنة إلى مواصلة تعزيز دورها الاستشاري ودورها في مد الجسور وعقد الاجتماعات لدعم تولي زمام الأولويات والجهود على الصعيد الوطني في البلدان والمناطق المشمولة بنظرها، فضلاً عن مواصلة تعزيز أساليب عملها لتحسين كفاءتها وأثرها في دعم بناء السلام والحفاظ على السلام؛

3 - **يؤكد من جديد** أنه لا بد من إشراك منظومة الأمم المتحدة بأسرها في بناء السلام على نحو فعال ويشدد، في هذا الصدد، على أهمية التحليل المشترك والتخطيط الاستراتيجي الفعال في سياق عملها الطويل الأجل في البلدان المتضررة من النزاعات؛

4 - **يلحظ** أن تمويل بناء السلام لا يزال يشكل تحديا حاسما، ولذلك يحيط علما بقرار الجمعية العامة عقد اجتماع رفيع المستوى في الدورة السادسة والسبعين من أجل النهوض بالخيارات المتاحة لضمان التمويل الكافي والمنتظم والمستمر لبناء السلام وبحثها والنظر فيها، وقرارها دعوة هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية، بما فيها لجنة بناء السلام، ابتداء من الدورة الخامسة والسبعين ووفقا لولاية كل منها، لتقديم مدخلاتها مسبقا لكي تنتظر فيها الدول الأعضاء وتناقشها في ذلك الاجتماع، وتأكيد الالتزام بالسعي إلى تحقيق نتائج عملية المنحى؛

5 - **يدعو** إلى إجراء استعراض شامل آخر لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في عام 2025، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن تقريرا مؤقتا في عام 2022 وتقريراً مفصلاً ثانياً في عام 2024 قبل موعد الاستعراض، ويطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقرير كل سنتين، عقب ذلك الاستعراض، عن مواصلة تنفيذ القرارات المتعلقة ببناء السلام والحفاظ على السلام، مع إيلاء الاهتمام الواجب لأثر الإصلاحات ذات الصلة على أداء منظومة الأمم المتحدة في النهوض بتنفيذ القرارات المتعلقة ببناء السلام والحفاظ على السلام، ومع التركيز على أثرها المنهجي على الصعيد الميداني، لكي تنتظر فيه الدول الأعضاء؛

6 - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.